احتجاجاً لبريطانيا التي أذنت بالهجرة الرسمية وسهلت الهجرة غير المشروعة. وأثير في الاجتماع اقتراح باعلان استقلال فلسطين من الجانب العربي، فتحفظ الاردن. وقالت مذكرة منه صراحة انها لا تعارض «فكرة الدفاع عن قضية فلسطين امام الامم المتحدة طالما اختارت بريطانيا عرض القضية على تلك المنظمة». وسجلت وهي تعارض اقتراح الاستقلال «انها تحتفظ لنفسها بحرية العمل المستقل في سياستها نحو فلسطين»، ولم تنس ان تنسب ذلك الى حرصها على «صيانة عروبة هذا القطر المقدس والمحافظة على حقوقه المشروعة وتحقيق مطالبه القومية»[٢٢].

واثيرت في الاجتماع ايضاً مسألة تنفيذ القرارات السرية التي سبق لاجتماع بلودان ان اتخذها (وفيها قرارات ذات طبيعة عسكرية، سنعرض لها لاحقاً) وبينها قرار يتعلق بالامتناع عن تنفيذ اتفاقات منح الامتيازات النفطية للبريطانيين والاميركيين في كل من المملكة العربية السعودية والعراق ووقف منح امتيازات جديدة[٢٣]. وتكرر بحث مسألة الامتيازات النفطية هذه في اجتماعات الجامعة في العامين ١٩٤٧ و١٩٤٨. وأثار صالح جبر رئيس وزراء العراق المسألة في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة في ايلول ١٩٤٧. واعلن استعداد حكومته لتحمل التضحية الجسيمة وقطع النفط اذا تضامنت المملكة العربية السعودية وقطعت نفطها. ودار الهمس بأن العراق انما يريد الاحراج. ورد المندوب السعودي الشيخ يوسف ياسين بأن حكومته مستعدة للتضامن مع دول الجامعة العربية في تنفيذ اي قرار يتخذه مجلسها. وطالب بأن يصدر القرار عن مجلس الجامعة، وليس عن لجنتها السياسية، والى ان ينعقد المجلس طالب بتشكيل لجنة فنية تدرس الموضوع من جوانبه كلها. فلما التأم المجلس في تشرين الاول ١٩٤٧ اتخذ بهذا الصدد قرارا عاما اعتبرت بموجبه قرارات بلودان (١٩٤٦) سارية المفعول «في حالة تطبيق اي حل من شأنه ان يمس بحق فلسطين في ان تكون دولة عربية مستقلة»[٢٤]. غير ان هذه القرارات ظلت حبراً على ورق حتى بعد ان قامت اسرائيل وتشتت الشعب العربي الفلسطيني. وفي شباط من عام ١٩٤٨ اتخذت اللجنة السياسية للجامعة العربية قرارا نص صراحة على «الامتناع عن منح امتيازات جديدة بتمديد انابيب البترول او بتنفيذ الامتيازات التي منحت سابقاً بتمديد الانابيب داخل البلاد العربية لمصلحة شركات اجنبية تنتسب لدول تعمل على تقسيم فلسطين وتنفيذه».[٢٥]

إلا ان هذا القرار ايضا، مثله مثل قرارات وقف ضخ النفط، ووقف منح امتيازات الاستثمار ووقف تنفيذ الامتيازات الممنوحة سابقاً، لم ينفذ في يوم من الأيام، فقد ربطت الحكومة العراقية تنفيذها للقرارات بتنفيذ المملكة العربية السعودية لها، واستطاعت السعودية ان تميع المسألة في كل مرة كانت تثار فيها، وتمكنت آخر الامر من استرضاء المعارضين حين وافقت، بعد جلاء القوات البريطانية عن فلسطين واعلان قيام اسرائيل، على وقف ضخ النفط في الانابيب التي تنقل نفط العراق الى ميناء حيفا الذي صار خاضعاً لسلطة اسرائيل. واعطيت الامتيازات من الحكومات السعودية والعراقية والسورية واللبنانية لشركات الدول الاميركية والبريطانية والاخرى الحليفة لها لتمد خطوط انابيب، تصل حقول النفط في العراق والسعودية بموانىء لبنان وسوريا. ورضيت الدولتان